مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: العولمة والمحاسبة: التأثير المتبادل
اسم الكاتب: م.د. ماهر علي الشمام
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3399
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٦ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[١٣٩-١٥١]

العولمة والمحاسبة: التأثير المتبادل

الدكتور ماهر علي الشمام
مدرس - قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

المستخلص

تأثرت المحاسبة في تطورها على مر العصور والحقب الزمنية بالعديد من الظواهر، إلاّ أنه يمكن عد ظاهرة العولمة من أهم الظواهر التي قد تأثرت بها المحاسبة وأثرت فيها وتكاد تكون هذه الظاهرة قد دفعت بالمحاسبة إلى التغير والتأقلم على نحوٍ كبير على المستوى النظري والتطبيقي على حد سواء، وقد تناول البحث الحالي جانبين: الأول هو تأثر المحاسبة بالعولمة والثاني تأثير المحاسبة في العولمة، وهذا فقد خلص البحث إلى كون المحاسبة بطبيعتها عالمية التكوين وهي في الوقت نفسه وطنية التطبيق.

الكلمات المفتاحية: العولمة، المحاسبة، المعايير المحاسبية.

Globalization and Accounting: The Mutual Influences

Maher A. Al-Shamam (PhD)
Lecturer
Department of Accountancy
University of Mosul

ABSTRACT

The development of accounting over the centuries and eras has been affected by several phenomena. These phenomena can be counted as the globalization of the most important phenomena that have been affected by the accounting. They are almost prompted the accounting to change and adapt heavily on the theoretical and applied levels. The research treated two aspects; first refers that accountancy have been affected by globalization, the second; the impact of accountancy on globalization. This research concluded that the accounting is inherently a global configuration at the same time a national application.

Keywords: Globalization, Accounting, Accounting Standards.

تأريخ استلام البحث ٢٠١٠/١٢/٥ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٢/١٤

مقدمة

يمكن عد ظاهرة العولمة من أهم الظواهر التي أثرت على المحاسبة وخصوصاً في مجال وضع المعايير والإجراءات المحاسبية وعلى مستوى العديد من بلدان العالم، إذ قادت هذه الظاهرة الكثير من الجهات المختصة في مجال المحاسبة نحو إصدار قواعد أو معايير تنساق إلى ما يعزز هذه الظاهرة. من هنا أصبح ما يعرف لدينا الآن بعولمة المحاسبة، إلاّ أنه في الوقت نفسه يمكن ملاحظة أن المحاسبة أيضاً قد أثرت في العولمة في جوانب كثيرة، ومن هذا المنطلق فإن البحث سوف يتناول جانبين: الأول تأثير العولمة في المحاسبة، والجانب الآخر هو تأثير المحاسبة في العولمة.

مشكلة البحث

من المعلوم أن العولمة أثرت في جميع مناحي الحياة سواء كانت سياسية اقتصادية مالية اجتماعية ثقافية، وباعتبار المحاسبة أحد فروع العلوم الاجتماعية فقد تأثرت وأثرت أيضاً بالعولمة، ومن هنا تنبع مشكلة البحث في طرح التساؤلين الآتيين: ما أثر العولمة في المحاسبة؟ وما أثر المحاسبة في العولمة؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم العولمة من وجهة النظر المحاسبية عن طريق تحديد مفهوم العولمة ونشأتها والعوامل التي دفعت إلى العولمة وتحديد العوامل التي دفعت بالمحاسبة نحو العولمة وكذلك تحديد ما يتوجب على المحاسبة عمله لمواجهة تحديات العولمة.

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث بأهمية الموضوع من حيث أثر العولمة وتأثر العولمة بالمحاسبة، إذ إن المحاسبة بوصفها علماً اجتماعياً فإنها تتأثر بالظواهر سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية وغيرها، وباعتبار العولمة ظاهرة فقد تأثرت وأثرت بها المحاسبة. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة **فرضية البحث** بأن للعولمة والمحاسبة تأثير متبادلاً، فالمحاسبة تأثرت بالعولمة، وأثرت في العولمة.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إعداد هذا البحث من خلال الاستعانة بالكتب وشبكة الانترنت والدوريات والمصادر التي تناولت موضوع البحث.

ولغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور، تناول الأول موضوع العولمة من حيث المفهوم والأهداف والعوامل التي دفعت باتجاه العولمة، أما المحور الثاني فقد تناول أثر العولمة في المحاسبة، وأخيرا المحور الثالث فقد تناول أثر المحاسبة في العولمة، وقد خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات التي أهمها اكتساب المحاسبة طابعاً عالمياً وهذا قد يؤدي أو نأمل أن يؤدي إلى تحقيق اقتصاد عالمي وسوف يقود بالنتيجة إلى وضع إطار فكري عالمي للمحاسبة.

المحور الأول: العولمة
مفهوم العولمة

مع تطور الأعمال واتساع نطاق التعاملات التجارية وظهور الابتكارات التكنولوجية والمالية، وما يشهده العالم المعاصر من تطورات وتغيرات جذرية أثرت على نحوٍ كبير على نمط واتجاهات العلاقات والمتغيرات في العديد من المجالات سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها. مما أدى بمختلف الشركات والوحدات والمنشآت إلى تغيير وتطوير طبيعة علاقاتها وتعاملاتها مع محيطها الخارجي لتواكب تلك التطورات والتغيرات وخصوصاً العالمية منها.

إن هذه التطورات والتغيرات والدراسات والظواهر تشير إلى ما يعرف الآن بالعولمة، التي لها تأثير كبير وواسع في المحاسبة من جانب وضع القواعد والإجراءات والمعايير المحاسبية والالتزام بها من قبل البلدان. لذا فإننا سوف نحاول تسليط الضوء في هذا المحور على مصطلح العولمة وما يتضمنه من تعريفات ومفاهيم ترتبط بتأثيرها في المحاسبة.

يشير (طاقة) إلى أن العولمة تبدو مسألة غاية في التعقيد نظراً لتعدد تعريفاتها التي تتأثر باختلاف وجهات نظر الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم حول العولمة سواء بالرفض أو القبول رغم أنها يكتنفها بعض الغموض أو عدم الوضوح (طاقة،٢٠٠١، ٣٥).

والعولمة بوصفها ظاهرة تاريخية ليست بالجديدة لكن الأضواء سلطت عليها بشدة في العقد الأخير من القرن العشرين، إذ إن عالم الاجتماع الكندي Marshal McLuhan أول من أشار إليها من خلال مفهوم القرية الكونية الذي طرحة في نهاية الستينات، وبهذا الصدد يرى (ججاوي) إن العولمة هي امتداد للاستعمار القديم، إذ من خلاله يتم استعمار البلدان بصورة جديدة عن طريق الاستعمار الاقتصادي الذي يتمثل بالعولمة (ججاوي، ٢٠٠٠، ١٢٦).

وقد وردت عدة تعريفات للعولمة إلاّ أن الآراء لم تتفق على تعريف واحد وشامل وجامع لها نظراً لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم سواء كان امتداده من ناحية التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية أو امتداده من ناحية المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والإدارية، وفي ضوء هذا فان صياغة تعريف دقيق للعولمة قد يبدو مسالة معقدة وشاقة وقد لا يصل إلى جوهر الحقيقة، إلاّ أن الأمر المهم هنا هو ضرورة الوقوف عند عدد من التعريفات التي وردت للعولمة في محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم.

فقد عرفها كل من (عبد الوهاب وعلي) بأنها كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل، وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله بوصفه وحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة (عبد الوهاب وعلي، ٢٠٠٦، ٥).

ويعد (Simon Riech) العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الموجودات وتراجع وظائف الدولة – ولاسيما فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية – وانتشار

التقنية وتوزيع الإنتاج الصناعي عبر الحدود من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رأس المال (محمد، ٢٠٠٦، ٦٩).

أما (النيل) فقد عرفها بأنها تعني على نحوٍ عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدولة (النيل،٢٠٠٤، ٣).

ويلاحظ من التعاريف السابقة للعولمة وجود اختلاف في الأبعاد والتحليلات والمؤشرات على ارض الواقع، ويتضح ذلك من خلال رصد ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي:

- مجموعة تركز على البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.
- مجموعة تركز على البعد الثقافي: وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة بوصفها سلعة عالمية يتم تسويقها كأي سلعة تجارية أخرى.
- مجموعة تركز على البعد السياسي: الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية (القطب الواحد) السائدة حالياً.

ومن هنا يتضح أن هناك عدة أنواع من العولمة تبدأ من العولمة الاقتصادية وتمر بالعولمة السياسية والثقافية، ويبدو أنها ليست لها نهاية أو حد يمكن أن تقف عنده على الأقل إلى الوقت الحاضر أو المستقبل القريب. وتحقيقاً لأهداف البحث فإن الأمر يتطلب التركيز على نحوٍ أكبر على العولمة من الناحية الاقتصادية.

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، والتي يمكن عدها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية التي تميزت بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة كمركية كونية (الجميلي، ١٩٩٩، ١٠٢). ويلاحظ إن هناك شبة اتفاق بين معظم من تناولوا العولمة الاقتصادية على أنها ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير، بمعنى أنها فوق القومية أي ليس لدولة ما أو مجموعة دول أي تدخل أو تحكم فيها، وأن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمنشآت في العالم لتأثيرها التلقائي وإنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم بوصفه وحدة متكاملة الأجزاء على نحوٍ طبيعي ومن دون حواجز أو حدود (النيل، ٢٠٠٤، ٣).

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمة ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود فضلاً عن رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في إرجاء العالم كله.

وفي ضوء ذلك يتضح لنا بأن هناك مجموعة عوامل دفعت باتجاه العولمة:

١. عوامل تقنية: يجمع معظم الباحثين على أن التقنية شكلت الدافع الرئيس للعوامل الأخرى، إذ ساهم التطور التقني وخصوصاً الانترنت في تطور هذه الظاهرة. وتؤدي التقنية دوراً مهماً في عملية العولمة وهي أيضاً ضرورية لها. ويشمل عامل التقنية عدة أدوات منها الانترنت وعالم الكمبيوتر، تقنية الاتصال الحديثة، سرعة التنقل المكاني والصور المرئية وسرعة نقل الأخبار والمعلومات.

٢. عوامل اقتصادية: يشير هذا العامل إلى الاندماج المتنامي للأسواق الوطنية في السوق العالمية وإلى حرية حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج. أي أن سياسات الاقتصاد الوطني لم تعد تحت سيطرة الحكومات الوطنية.
٣. عوامل سياسية: على وفق هذا المنظور تعني العولمة أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي. وهذا كله سوف يؤدي إلى محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون الدول الأخرى متذرعة في ذلك بمفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية التي يجب أن تطبقها تلك الدول لتحقيق الاندماج مع العولمة.
٤. عوامل ثقافية: على وفق هذا العامل فان العولمة تنصرف إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية والمفاهيم الغربية بصفة عامة واعتبار تلك القيم والمفاهيم هي وحدها المقبولة بوصفها أساس للتعاون الدولي.

المحور الثاني:
أثر العولمة في المحاسبة

لتحديد تأثير العولمة في المحاسبة لابد من التطرق إلى مفهومين أساسيين وإيجاد الفرق بينهما، وهما: العولمة والعالمية، وإذا ما عدنا إلى أصل كلمة العولمة لوجدنا أنها مأخوذة أصلا من "العالم" ولهذا نجد بعض المفكرين يذهبون إلى أن العولمة والعالمية تدلان على معنى واحد وليس بينهما فرق. ولكن هناك بعض الفروقات، يمكن إجمالها بأن العالمية تعني الانفتاح على العالم واحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصوصية البلدان وفكرها وثقافتها وقيمها ومبادئها، فالعالمية إثراء للفكر وتبادل للمعرفة مع الاعتراف المتبادل بالأخر من دون فقدان الهوية الذاتية. وأما العولمة فهي انسلاخ عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات البلدان وإلغاء شخصيتها وكيانها وذوبانها في الآخر، فالعولمة تنفذ من خلال رغبات الإفراد والجماعات بحيث تقضي على الخصوصيات تدريجياً ومن غير صراع أيديولوجي فهي تقوم على تكريس أيديولوجية الفردية المستسلمة، أي تعظيم الفردية مقابل الجماعة (www.said.net).

ولهذا فإنه يمكن القول أن هناك جملة من العوامل دفعت بالمحاسبة نحو العولمة والتأثر بها، وبعض هذه العوامل كان سبباً في الدفع نحو العولمة أو ما يعرف بعولمة المحاسبة، ويمكن إجمال هذه العوامل بالاتي:

http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11558

١. **المنظمات الاقتصادية الدولية**: في نهاية الحرب العالمية الثانية أنشأت الدول الغربية مؤسستين مهمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريباً، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي. وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه إضعاف الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلاً جيداً، وقد انسحب هذا التأثير على المحاسبة بصورة مباشرة من خلال إلزام الدول المقترضة من هذه المنظمات (صندوق النقد الدولي) بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسساتها، وهذا الأمر أدى إلى أن تنساق هذه الدول نحو المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها رغماً عنها.

٢. **العقوبات الاقتصادية**: تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على بعض الدول لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها انتهاك حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وفرض تطبيق أنظمة معينة وغيرها. وهذا ما حصل عندما ألزمت* الكثير من الدول وخصوصا النامية منها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بحجة أن معاييرها الوطنية أو المحاسبة الوطنية متخلفة ولا تصلح في الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه على العالم.
٣. **الشركات العالمية**: وتسمى بالشركات متعددة الجنسيات التي عملت على عولمة النشاط الإنتاجي بآلتين مهمتين هما التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى هذا الأمر، ويلاحظ أن كثيراً من البلدان لا تسمح للشركات العالمية أن تدخل تلك البلدان إلا بعد أن تقوم بتقديم التقارير المالية السنوية التي يجب أن تكون معدة وفقاً لمعاييرها أو المعايير المحاسبية الدولية.
٤. **تدويل أسواق رأس المال**: توجد في العديد من بلدان العالم المتقدمة أسواق مالية وهذه الأسواق المالية يتم تداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها ولغرض الدخول في هذه الأسواق من قبل المستثمرين والشركات فإنه يتطلب منهم الإيفاء بشروط تلك البلدان ومثال على ذلك ما تطلبه SEC هيئة الأسواق المالية الأمريكية بضرورة أن تتبع الشركات الأجنبية المعايير المحاسبية الأمريكية في إعداد القوائم المالية لتلك الشركات.
٥. **الاتحادات الاقتصادية الدولية**: ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل أمريكا وكندا والمكسيك، وهذه الاتحادات فرضت على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك البلدان وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات بعض الدول.
٦. **وسائل الإعلام والانترنت**: أحدث التقدم في وسائل الإعلام والانترنت ثورة كبرى في حياة الناس الأمر الذي أدى معه إلى سرعة انتقال المعلومة والخبر إلى كافة أرجاء العالم وهذه العملية أتاحت سهولة انتقال الأفكار وتحرر التجارة وازديادها باستمرار وعدم وقوف الفكرة أو السلعة ضمن نطاق بلد واحد. وهذا أيضاً أثر في المحاسبة بانتقال الأفكار وتأثر الآخرين بالأفكار الجديدة وهذا ما يمكن ملاحظته، فعند تأليف أي بحث أو كتابة موضوع محاسبي فإنه لابد أن يلج الباحث الانترنت ويبحث عن المعلومة التي يمكن أن يستفاد منها في بحثه.
٧. **الهيئات المحاسبية الدولية**: هناك عدد لا بأس به من الدول توجد لديها معاييرها المحاسبية الخاصة بها، فبعض الدول مثل أمريكا وبريطانيا لديها العديد من المعايير المحاسبية على مدار الزمن، وهي معايير صادرة عن الهيئات المحاسبية الوطنية ويلتزم بها عدد لا يحصى من الشركات. ودفعت هذه البلدان وخصوصاً أمريكا دولاً كثيرة إلى تبني هذه المعايير من خلال التأثير على وضع المعايير المحاسبية الدولية، إذ

*هذا الإلزام لم يكن بالقوة ولكن بالترويج أو الترغيب.

نجد أن أغلب المعايير المحاسبية الدولية هي مطابقة تماماً للمعايير المحاسبية الأمريكية (ججاوي،٢٠٠٠، ١٣٢).

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن فكرة تأثير العولمة على المحاسبة قد جاءت في جانبين:

الأول- هو التعليم المحاسبي: فكما هو معروف فإن المحاسبة والمتتبع لتاريخ نشوئها وتطورها يلاحظ أنها قد أصبحت سلعة مستوردة من الدول المتقدمة، وهذه السلعة هي ضمن البلدان المستوردة تمثل ظاهرة قد لا تنساق أو تنسجم مع ثقافات تلك البلدان، على اعتبار أن المحاسبة متأثرة بالبيئة التي نشأت فيها من حيث الثقافات والاقتصاد والسياسات الحكومية، ووجود نقص في المعرفة والفهم المحاسبي أدى إلى لجوء القائمين على المحاسبة من أكاديميين ومحاسبين مهنيين ومشرعين إلى اللجوء إلى المعرفة المحاسبية الدولية وتطبيقها على ما قد ينسجم في بعض أجزائه مع واقع البلد. www.articlesbase.com, The Impact Of Globalization On Accounting Education, Apr 06, 2010.

أما **الثاني**: فهو التأثير في وضع المعايير المحاسبية: يمكن ملاحظة أن قبول المعايير المحاسبية لدى المستخدمين يعد أحد الخصائص المتوخى توافرها في المعايير المحاسبية، وهذا القبول ذو مدلول نسبي، بمعنى أن حدود قبول المعايير ستضيق أو تتسع طبقا لضيق أو اتساع قاعدة المستخدمين.

وفي هذا الصدد يورد العبد الله عدة عوامل تبين الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية منها (العبد الله،١٩٩٢، ٥-٨):

أ. المقارنة: يعتمد صنع القرارات على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة، وإذا كان هدف المحاسبة الرئيس تقديم معلومات مفيدة في عملية صنع القرارات، فإن المعايير تسهل هذه المقارنة بتوحيد أسس إعداد تلك المعلومات.

ب. الكلفة: عندما تعد المعلومات وفقاً لطرائق محاسبية متنوعة، يضطر متخذ القرار إلى إتباع طريقة لتوحيد أسس إعدادها، مما يحمله كلفة المعالجة التي يمكن توفيرها إذا ما كانت المعلومات معدة على أسس موحدة.

ت. المستثمرون: فهم بحاجة إلى إجراء المقارنات بين النشاطات التي يمكنهم الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الدولية.

من المعروف أن هناك عدة تأثيرات للعولمة على المحاسبة في العديد من الجوانب، إلا أنه يمكن ملاحظة تلك التأثيرات بصورة مباشرة على المعايير المحاسبية الدولية. والتي يمكن عدها الأداة التي تمسك بها العولمة للتأثير في المحاسبة من خلال كون المحاسبة مطلوبة في جميع البلدان بوصفها خدمة مهنية، ومن هذا المنطلق فان العديد من البلدان إما يخضع إلى شروط واتفاقيات مع منظمات عالمية أو يسعى إلى تطوير مهنة المحاسبة. وقد أدى هذا وساعد على الانتشار الواسع والكبير لعولمة المحاسبة من خلال معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ويعود السبب في هذا الانتشار كما أوردها (العبد الله، ٢٠٠٢، ٢٢٨-٢٢٩) إلى:

١. غياب المعايير المحاسبية الوطنية.
٢. تصديق الادعاء بأن معايير IASB هي من النوع عالي المواصفات من دون أن يعرف أحد ما هي الأسس المنطقية السليمة لتمييز المعايير العالية الموصفات من تلك التي مواصفاتها غير عالية.

٣. لمجرد القول بان هذا البلد أو ذاك يواكب التطور والسير في ركب الحضارة، فكل شيء "دولي" أصبح يشير إلى العصرنه أو الحداثة، فهو إذن انعكاس لعامل سيكولوجي تولد من عقيدة مفادها بان ما هو دولي لابد أن يكون مفيد وعالي المواصفات دون البحث والتحليل والانتقاد، فهناك افتقار تام لاختبار صحة منفعة ما هو "دولي" ضمن عملية عقلية رشيدة وبالتالي فهو أشبه بالمسلمة التي اعتقد خطأ بأنها بينة بذاتها، وبالتالي لا تحتاج إلى برهان أو وضع تفسير لها.
٤. الدعم المطلق لمعايير IASB من قبل بعض المنظمات الدولية ذات التأثير على السياسات المحاسبية في كثير من بلدان العالم ومنها المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية IOSCO التي تستطيع أن تفرض على هيئات الأوراق المالية في بلدان العالم المختلفة استخدام معاييرIASB في الكشوفات المالية للشركات المسجلة لديها، والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والذي يستطيع إن يوعز إلى المنظمات المهنية وبالذات التدقيقية أن تفرض على الشركات التي يقومون بتدقيقها أن تطبق معايير IASB .

وفي هذا الصدد فإن (ججاوي) يميز بين نوعين من العولمة أثرت في المحاسبة وهما (ججاوي، ٢٠٠٠، ١٢٩-١٣٠):

١. العولمة غير الموجهة – العالمية: يقوم هذا النوع على التعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات وهو ضروري جداً لكل بلد ومفيد لكل الأطراف، إذ إن التراكم المحاسبي والإبداع المحاسبي يقوم على فكرة التعاون وتبادل المعرفة من دون فرض شروط معينة أو مقصودة من طرف أو أطراف أخرى. أي أن العولمة غير الموجهة تبحث في نقل التجارب والاستفادة من منها والتقليد والمقارنة وتبادل الخبرات والمنفعة التي تقوم على أساس عفوي مبني على التعاون والتنسيق وممارستها في الماضي للعديد من البلدان.
٢. العولمة الموجهة – التعولم: وهي بعكس العولمة غير الموجهة إذ تتم من خلال السيطرة على وسائل الإعلام والانترنت والحاسبات، وعادة ما يقوم بها بلد أو عدة بلدان محدودة، وهذا ما نراه عندما تم الإعلان عن المعايير المحاسبية الدولية من قبل بعض البلدان المتقدمة، وهذه البلدان هي بذاتها لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية وإنما تطبق معاييرها الخاصة.

المحور الثالث: أثرر المحاسبة في العولمة

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تأثير المحاسبة في العولمة، فعلى الرغم من العوامل الكثيرة التي أثرت بها العولمة في المحاسبة إلا أنه يمكن ملاحظة أن هناك العديد من العوامل التي دفعت المحاسبة بالعولمة إلى الإمام:

١. **المحاسبة بوصفها خدمة مهنية فهي عابرة للحدود:** كما هو معروف أن المحاسبة هي مهنة عالمية، وهذه المهنة بكونها عالمية فهي مطلوبة من جميع البلدان، وبما أن هدف العولمة هو عبور حدود البلدان وجعلها قرية صغيرة، أضحت المحاسبة أحد أدواتها الأساسية في ذلك.

وتعد مهنة المحاسبة من المهن المهمة في المجتمعات المتطورة من حيث دورها ومكانتها وأهميتها، اذ أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية دولية تحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة

والسلوك المهني بين أعضائها، وتعمل على حماية وحفظ استقلالية أعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه أن يحمي سمعه المحاسب (Calvo, 2006, 211).

ومهنه المحاسبة بهذا الوصف كانت تشبه غيرها من المهن الأخرى من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع. إلا أنها تختلف من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي لمنشأة أو شركة ما، وعادة تحاول هذه الشركات عبور حدود بلدانها من حيث الشهرة والانتشار، لذا فان خير ما يمثل ذلك هو المحاسبة عن طريق إعداد القوائم المالية ونشرها.

٢. **الانتشار الكبير للمعايير المحاسبية التي تصدرها البلدان:** المحاسبة موجودة في كل بلدان العالم، وهي موجودة في الشركات والمنشآت التي تمارس أنشطة مالية، أي إن المحاسبة موجودة في كل البلدان وفي كل مجالاتها وخصوصاً الاقتصادية، وعلى هذا الأساس حاولت البلدان تنميط أسس المعالجات المحاسبية للشركات أو المنشآت العاملة لديها، وتم ذلك عن طريق إصدار المعايير المحاسبية التي تعنى بتوحيد الإجراءات التطبيقية في الشركات.

ورغبة من قبل الشركات والمنشآت في هذه البلدان (أو مضطرة) إلى الدخول في النشاط الاقتصادي لبلدان أخرى كان لابد لها من أن تنمط معاييرها المحاسبية لتتوافق مع تلك البلدان وهذا الأمر قد شكل مشكلة كبيرة لها، وللتغلب على هذه المشكلة كانت هناك محاولات إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وفي هذا الصدد فقد قدم اقتراح من قبل SEC في أمريكا بأن يتم التوقف عن استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (المعايير المحاسبية الدولية) وكان المنطق من وراء هذا التحول أو الاقتراح هو وجود مجموعة واحدة من قواعد المحاسبة العالمية المستخدمة في العديد من بلدان العالم، والعديد من شركات المحاسبة الأمريكية (٥٠%) منها تتعامل مع شركات عالمية، وكان الاقتراح بأن يتم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في أمريكا عام ٢٠١٤ أو عام ٢٠١٦ www.articlesbase.com, Globalization's Continuing Impact on American Accounting. Nov 17, 2010.

إن إصدار المعايير المحاسبية الدولية قد دفع بالعولمة نحو الأمام كثيراً إذ ساعدت هذه المعايير على إرساء ودعم العولمة من خلال ترسيخ التدخل المباشر في اقتصاديات البلدان – عن طريق شركاتها ومنشآتها – وهذا أتاح للعولمة قاعدة تنطلق منها لتعزيز دورها في كل مناحي الحياة ابتداءً بالنشاط الاقتصادي والذي يمتد أثره إلى كافة الأنشطة الأخرى في البلد سواء كان ثقافياً أو اجتماعياً أو سياسياً.

٣. **القياس النقدي للمحاسبة:** تستخدم المحاسبة في عملية القياس والتعبير عن الظواهر والأحداث والعمليات التعبير النقدي، ومما لاشك فيه أنه في الحياة العديد من المقاييس التي تستخدم للتعبير عن بعض الظواهر، فعلى سبيل المثال لقياس المسافات يستخدم المتر أو الكيلومتر أو الميل، ولقياس الإحجام يستخدم المكعب أو اللتر، ولقياس الأوزان يستخدم الكيلو أو الطن أو الرطل. وهذه المقاييس تتصف بأنها ثابتة من مكان إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، إلا أنها لا يمكن استخدامها أو استخدام مقياس واحد للتعبير عن كل الظواهر محل القياس أي يمكن اعتبار أن القياس النقدي هو المقياس العام الذي تقاس به كافة الظواهر برغم الانتقادات التي توجه لهذا المقياس.

إن وجود هذا المقياس الموحد لقياس الظواهر والذي تستخدمه فقط المحاسبة قد جعلها أداة رئيسة من أدوات العولمة، فعلى الرغم من أن العولمة هي عابرة للحدود ومتمثلة بالشركات العالمية فان هذه الشركات سوف تحتاج هذا المقياس للتعبير وترجمة قوائمها المالية، وبالرغم من إن القياس النقدي يتضمن عدة عملات واختلاف قيمة هذه العملات من بلد إلى آخر، إلا أنها قد جعلت المحاسبة أداة مهمة من أدوات العولمة.

٤. **العولمة التاريخية للمحاسبة**: عند قراءتنا لكتب التأريخ القديم يتضح بأن التدوين (التسجيل) بشكله البدائي بدأ في حدود ٤٥٠٠ قبل الميلاد، وكشفت التنقيبات الأثرية على العديد من الحجر وألواح الطين والبردي والجلود المكتوب عليها شواهد الحقب الزمنية للتاريخ الإنساني، وفي مقدمة تلك الشواهد وأهمها مسلة حمورابي التي دونت عليها قوانينه المشهورة التي عالجت العديد من مواده قضايا تجارية، كما أن الآلاف من ألواح الطين المحروق التي اكتشفت، سجل عليها معاملات الدولة والتجار وحساباتهم (ججاوي، ٢٠٠٠، ٢٦).

إن بدايات المحاسبة كانت بعمليات التسجيل، وهي الخطوة الأولى والأساسية في المحاسبة، والمتتبع لتعريف المحاسبة حالياً يلاحظ أن أحد تعريفاتها والذي قدمه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام ١٩٤١ في تعريف المحاسبة "أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث المالية وتفسير نتائجها" وكان الهدف من التسجيل في الحقب السابقة هو التذكر وعدم النسيان وخصوصاً من قبل التاجر المفرد.

إن المحاسبة ومن خلال مسيرتها الطويلة – مكاني وزماني – كانت حافلة بالأحداث والوقائع والتغيرات والإضافات، إلاّ أنه يمكن ملاحظة أنه كان هناك منحيان في تاريخ تطور المحاسبة هما (ججاوي، ٢٠٠٠، ٢٦-٣٩):

أ. التطور الطبيعي (التدريجي) للمحاسبة: إن المحاسبة هي نتاج دولي مشترك وأن كل حضارة أو دولة ساهمت بجزء ما بشكل أو بآخر في تشكيل المحاسبة على مر العصور وصولا إلى صورتها اليوم، ولم تكن على هذا الأساس في يوم ما نتاج لحضارة واحدة أو دولة واحدة بمفردها، فجاء التطور الطبيعي التدريجي للمحاسبة على شكل تراكمات وإضافات استجابة للبيئة التي تكون وتعمل فيها، وكانت تلازم تلك البيئة وتلك الحضارة وتوسم بسماتها فتزدهر وتنمو معها أو تنحسر وتتراجع، وهكذا إلى إن وصلت إلى ما هو عليه في الوقت الحاضر.

ب. التطور غير الطبيعي للمحاسبة: إن الأبعاد التاريخية للمحاسبة التي تشكلت فيها ومن خلالها عبر مراحل التاريخ الإنساني المختلفة هي أبعاد دولية دون شك، وهذه الأبعاد الدولية تضفي على المحاسبة سمات وخصائص معينة بحسب البيئة التي تعمل وتتواجد فيها، فقد كانت المحاسبة في السابق من بيئتها الوطنية عبر حدودها إلى بيئة أو بيئات دولية أخرى، ولما كانت المحاسبة تتمتع بخاصيتي التكيف والتواصل مع هذه البيئة أو تلك وفي هذا العصر أو ذاك، فهي تتأثر بالبيئة الجديدة وتؤثر فيها وتستمر هكذا في أداء دورها. من هنا فان كل بيئة دولية أسهمت بطريقة أو بأخرى في تطور المحاسبة واستمراريتها وصولاً إلى العالم المعاصر وهكذا فان ما وصلت إليه المحاسبة اليوم يمثل حصيلة الأبعاد الدولية (العولمة) لها. إلاّ أن التاريخ الحاسم في التطور الدولي غير الطبيعي للمحاسبة قد حصل في ١٩٧٣/٦/٢٩ عندما اتفقت تسع دول على إنشاء لجنة

(حالياً مجلس) معايير المحاسبة الدولية ومن هنا أخذ المنحنى التطوري اتجاهاً مقصوداً ومستهدفاً نحو العولمة والتدويل.

٥. **الحاجة إلى المعلومات المحاسبية**: هناك العديد من الجهات تطلب المعلومات المحاسبية، وهذه المعلومات تمثل السلعة الأساسية التي تنتجها المحاسبة وللحصول على هذه السلعة فإنه يتم على وفق أسلوبين:

أ. الأسلوب الاختياري (الطوعي): وهو ما قامت به الشركات من خلال الإفصاح التطوعي الذي تقدمه إلى الجهات المستفيدة، وعلى وفق هذا الأسلوب فان الشركة تحدد ما تقوم بالإفصاح عنه. (بحلس، ٢٠١٠، ٣٩)

ب. الإفصاح الإجباري: وهو عندما طلب من الشركات أو المنشآت- من قبل الحكومات- أن تقدم قوائمها المالية وتفصح عنها وعلى وفق الطرق والمبادئ والمعايير المحاسبية التي تراها مناسبة تلك الحكومات، وهنا فان الشركات لا تستطيع إن تحدد ما تقوم بالإفصاح عنه وإنما تكون ملتزمة بما طلب منها.

إن أسلوب الإفصاح الإجباري قد دفع بالعولمة إلى الأمام فعندما تطلب الحكومات من الشركات أو المنشآت – وخصوصا العالمية منها- بضرورة الإفصاح في القوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية التي تعتمدها قد أدى ذلك إلى عولمة عملية الإفصاح المحاسبي.

٦. **ظهور الابتكارات المالية**: فقد ظهرت أدوات جديدة مثل "Euro notes" التي تتيح للمقرضين الحصول على مصدر تمويل طويل الأجل من خلال إصدار سلسلة من الأوراق قصيرة الأجل مما ساعد على وجود إدارة جديدة للخصوم في ظل المنافسة السعرية ونمو استخدام الأدوات ذات الفائدة العائمة والآجال القصيرة، وهو ما يفسر لنا ظاهرة تقصير الآجال في وقتنا الراهن، فضلاً عن نمو الأسواق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول، إذ ظهرت ابتكارات تحويل المخاطر والمتمثلة في القروض ذات الفائدة المعومة والعقود المستقبلية والمبادلات والخيار، وظهرت ابتكارات تدعيم السيولة وتتمثل في مبادلات القروض وتسنيد الأصول وصناديق الاستثمار في أسواق النقد (أبو رشيد، ٢٠٠٨، ٤٢). وهذا أتاح للمحاسبة دوراً أساسياً أن تؤديه في مجال قياس هذه الابتكارات المالية والإفصاح عنها، الأمر الذي تتطلب معه ضرورة وضع قواعد أو معايير محاسبية للتعامل مع هذه الابتكارات المالية.

٧. **الطلب على المحاسبة**: المحاسبة مهنة مطلوبة في كل المجتمعات وهذا الطلب على المحاسبة جعل منها أداة دولية تساعد الشركات والمنشآت في المحافظة على أموالها وحقوقها مع الآخرين، وبما أن المحاسبة تتضمن العديد من الإجراءات والطرق والتي قد تختلف من بيئة إلى أخرى كان هناك حاجة دائمة إلى المحاسبة أو إلى نظريات المحاسبة (Watts and Zimmerman, 1979, 273). ويلاحظ أن هناك طلباً كبيراً على المحاسبة وخصوصاً من قبل الشركات العابرة للقارات، وهذا الطلب قد دفع بالمحاسبة نحو التأثير في العولمة، إذ تطلب هذه الشركات النظريات المحاسبية للعديد من الأسباب أهمها هو تبرير استخدام طريقة أو إجراء ما، وذلك بهدف التأثير على الآخرين وتدعيم استخدام تطبيق أو إجراء معين على إجراء آخر.

الخلاصة

تمثل العولمة ظاهرة مستمرة، نجد فيها إيجابيات وسلبيات، فمن إيجابياتها أنها تشجع التنافس الاقتصادي بين البلدان، وهذا يتيح للأفراد الحصول على السلع وبأقل الأسعار،

وتقضي على الفروقات العلمية بين البلدان من حيث جعل المعرفة والعلم متاح للجميع، والعديد من الايجابيات الأخرى. أما من حيث سلبياتها فهناك العديد منها وهذه السلبيات تتراوح حسب نظرة البلد لها أو الفرد فمنهم من يصفها بأنها شر محدق بالبلدان والإفراد، إذ تتيح العولمة انسلاخ الفرد عن موطنه وعدم الانتماء إلى مجموعة معينة وإلغاء الهوية الوطنية وإنها ضد الدين، وهكذا. وعلى الرغم من هذه السلبيات أو الايجابيات فمن الممكن التعامل معها وتكييفها بحيث يتم التركيز على الجوانب الإيجابية وتنميتها ومحاولة تقليص الجوانب السلبية أو الحد منها.

أما فيما يخص الجانب المحاسبي في العولمة فإننا نرى أن المحاسبة بطبيعتها عالمية التكوين وهي في الوقت نفسه وطنية التطبيق، أي أن المحاسبة مهنة عالمية فهي موجودة في كل البيئات وعلى اختلاف الثقافات وهذه المهنة موجودة في ميادين وشرايين الحياة الاقتصادية، إلاّ أنها وطنية التطبيق من حيث أنها قد تتميز ببعض الخصائص أو الصفات من هنا وهناك، وذلك بحسب طبيعة المجتمعات التي تعمل فيها سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وغيرها.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. بحلس، ندى جميل، ٢٠١٠، الإفصاح التطوعي في التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز.
٢. ججاوي، طلال محمد علي، ٢٠٠٠، الإبعاد الاقتصادية والسياسية للتوافق المحاسبي الدولي وانعكاساته على البيئة العراقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية.
٣. حميد الجميلي، ١٩٩٩، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن ٢٠، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٠، ديسمبر.
٤. طاقة، محمد، ٢٠٠١، العولمة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد.
٥. العبد الله، رياض، ٢٠٠٢، عولمة المحاسبة غياب تام للمنطق العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد ٩، العدد ٢٩ع، جامعة بغداد.
٦. العبد الله، رياض، ١٩٩٢، المعايير المحاسبية والبلدان النامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيق، عمان.
٧. عبد الوهاب، رميدي، علي، سماي، ٢٠٠٦، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقي الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية.
٨. محمد، حشماوي، ٢٠٠٦، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
٩. النيل، عبد المنعم محمد الطيب حمد، ٢٠٠٤، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية – بحث مقدم لملتقى المنظومة المصرفية الجزائية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الجزائر.
١٠. أبو رشيد، هائل، ٢٠٠٨، أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السورية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Calvo, Aida Patricia, 2006, Globalization and its Relationship to Accounting, Faculty of Economic Journal, X Volume IV - No. 1, June.
2. Watts, R. L., and Zimmerman, J. L., 1979, the Demand for and Supply of Accounting Theories: The Market for Excuses, The Accounting Review, April, Vol.LIV, No.2.
3. http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11558
4. www.said.net
5. www.articlesbase.com, The Impact Of Globalization On Accounting Education, Apr 06, 2010
6. www.articlesbase.com, Globalization's Continuing Impact on American Accounting. Nov 17, 2010